حضرات السادة الوزراء

الموضوع: اقتراحات لتحسين وضع القوى العاملة والقطاعات الإنتاجية في ظل الازمة المالية والاقتصادية التي يمر بها لبنان.

يشهد لبنان اليوم ازمةً سياسية واقتصادية غير مسبوقة في تاريخه أدت إلى تردي في الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للمواطنين.

فبعد أن كانت أوضاع الطبقة المتوسطة اللبنانية قد ساءت بفعل الأزمة الاقتصادية التي بدأت منذ العام 2012، فقد تأثر العمال اللبنانيين بالعديد من العوامل الخارجية منها والداخلية، وأهمها ضعف الطلب على سوق الخدمات والذي كان يشغّل الشريحة الأكبر من الشباب اللبناني، والمنافسة الغير متكافئة من قبل العمالة الأجنبية العشوائية وغير المنظمة.

وساهمت السياسات الاقتصادية والمالية خلال عقود بمفاقمة تلك الأزمات ليضاف إليها أخيراً الإجراءات التعسفية المصرفية التي اتخذت بحق المودعين مما عرقل عمل أصحاب الأعمال والمشاريع وبخاصة الصغرى والمتوسطة. اضافةً الى اغلاق العديد من الشركات والمطاعم والمصالح أبوابها نظراً للأوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد وجراء الإجراءات الوقائية من فيروس كورونا.

هذا، ويعاني الاقتصاد اللبناني من خلل مزمن في القطاعات الانتاجية الزراعية والصناعية نظراً للإهمال الشديد الذي عانت منه هذه القطاعات على مرّ السنين وسط انصراف الدولة الى التركيز على القطاع الخدماتية، حيث لا تتعدى مساهمة القطاعات المنتجة من الناتج المحلي الإجمالي الـ 14%، ويعتمد الاقتصاد اللبناني بشكل كبير على الاستهلاك؛ إذ بلغ متوسط الاستهلاك الخاص 88.4% من الناتج المحلي خلال الفترة 2004-2016.

ومع انفجار الأزمة الاقتصادية الحالية وتعطل القطاعات الخدماتية عن العمل (القطاع السياحي والقطاع العقاري)، انضمت شريحة واسعة من اللبنانيين الى فئة العاطلين عن العمل ومعدومي الدخل، الأمر الذي يتطلب إيجاد حلول فعالة وسريعة لدعم هذه القطاعات وتشجيع الأفراد على العمل بها.

إن أي خطة انقاذ اقتصادي لا بد وأن تلحظ التالي:

أولاً- في مجال الزراعة:

قدرت منظمة الأغذية العالمية الإنتاج الزراعي اللبناني عام 2016 بملياري دولار، وفي 2018 انخفض إلى 1.4 مليار دولار بحسب المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات، هذا الناتج المنخفض نسبة إلى قيمة ما يستورده لبنان من مواد غذائية يساهم في زيادة العجز في الميزان التجاري وبالتالي زيادة ديون الدولة، ومع أزمة الدولار التي نعاني منها، يشكل الاتكال علة الاستيراد عبئا على القدرة الشرائية للمواطنين، حيث ارتفعت أسعار كافة المواد الاستهلاكية وبالأخص الضرورية منها. بناء عليه لا بد من العودة إلى الاعتماد على القطاع الزراعي كمصدر أساسي للسلة الغذائية في لبنان ومركز لخلق فرص العمل عبر:

- إجراء مسح من قبل وزارة الزراعة على جميع الأراضي اللبنانية لا سيما في المناطق السهلية والجبلية والنائية وتحديد الأراضي الصالحة للزراعة وتحديد أنواع الزراعات التي تصلح فيها.

- إنشاء صندوق فوري لدعم الزراعة يساهم بتأمين موارد تخصص لمساعدة المزارع على حرث الارض وزرع البذور ومده بالمواد الكيماوية اللازمة.

- تنظيم عملية حرث وتصريف المحاصيل والتنبه إلى إقرار قوانين صارمة ترمي الى منع المنافسة الأجنبية للزراعات المحلية

- الانتقال إلى أنواع زراعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية واعتماد التقنيات الحديثة.

- إنشاء أسواق داخلية في المدن والقرى لتسويق المنتجات الزراعية اللبنانية.

- تطوير بعض الزراعات اللبنانية الموجودة بطريقة تتناسب مع إمكانيات تسويقها في الخارج.

- تشجيع القوى العاملة على الزراعة عبر تقديم حوافز ومساعدات وإطلاق برامج تدريب زراعية.

- التشجيع على تربية الماشية لتأمين حاجيات المواطن اللبناني المواد الغذائية الأساسية من الحليب والألبان والأجبان واللحوم ودعم المصانع الصغيرة التي ترغب في العمل على إنتاجها.

- إطلاق مبادرة التبادل الزراعي بين المناطق اللبنانية.

ثانياً- في الصناعة:

الصناعة اللبنانية رائدة، وهي رغم كل الإهمال التي لحق بها من قبل الدولة، استطاعت أن تصمد وتنافس في مجالاتها داخل الأسواق اللبنانية وفي الخارج.

ومع الانهيار الاقتصادي الذي نعاني منه، لا بد من التحرك سريعا نحو بناء قطاع صناعي ريادي في الشرق الأوسط عبر:

- انشاء مناطق صناعية متكاملة ومتطورة، مع توفير حوافز للمستأجرين فيها.

- التشجيع على اعتماد المعامل والمصانع الغذائية والتي تستفيد من القطاع الزراعي وتشكل سوقا لتصريف انتاجه، وغيرها من الصناعات الخفيفة والمتوسطة وتأمين المواد الأولية لها وتقديم الحوافز من خلال إعفائهم من الضرائب في المرحلة الأولى من عملها.

- تحفيز الصناعة المبنية على التدوير.

- دعم أصحاب المشاريع الصغيرة التي تعتمد على القدرة الذهنية التكنولوجية والرقمية.

- توجيه ودعم الاستثمار في الصناعات التي يمكن أن تستفيد من مرحلة إعادة الإعمار في سوريا.

- حماية المنتجات الصناعية اللبنانية من المنافسة.

- عقد اتفاقيات تصريف دولية للصناعات اللبنانية.

انّ النقاط المطروحة أعلاه تساهم بإيجاد فرص عمل لأيدي عاملة وطنية لا سيما بعد الأخذ بعين الاعتبار أن قطاعي الصناعات الخفيفة والزراعة هي قطاعات لا تتطلب توفر رؤوس أموال كبيرة ويمكن إيجاد مصادر لتوفير الدعم لها.

ثالثاً- سوق العمل:

وفق دراسات لمؤسسات إحصائية في لبنان، فإن التوقعات أن يسجل العام 2020 أكثر من 250 ألف عاطل عن العمل بحيث أن الأزمة المالية التي تعصف بالبلاد أدت إلى إقفال أكثر من 785 مؤسسة خلال الفترة الممتدة بين أيلول الماضي وحتى الأول من شباط. وقد كشف استطلاع لمديرية الإحصاء أن 30.8% من المؤسسات صرفت عمّالها، و10.8% خفضت عددهم. كذلك تبيّن أن أكثر من 33% من العاملين في القطاع الخاص انقطع راتبهم بالكامل و22% خُفضت رواتبهم مع إبقاء نفس عدد

ساعات العمل، و13% خُفضت رواتبهم مقابل خفض عدد ساعات عملهم، مقابل 31.5% لم تمسّ رواتبهم.

ونظراً لامتداد الأزمة وتفاقمها مع انتشار وباء الكورونا، فانه لا بدّ الالتفات الى وضع العمال والأجراء في البلاد الذين صرفوا من أعمالهم لأسباب اقتصادية ودون أن تحفظ لهم أدنى حقوقهم القانونية والمعيشية مع التشديد على أنه لا يمكن وضع اللوم على رب العمل أو الشركة المشغّلة اذ أن الأزمة مشتركة.

إلا أنه الى جانب ضرورة توجيه الاستثمار والعمل الى القطاعات الانتاجية والتي تكتفي برؤوس أموال متواضعة، لا بدّ من تأمين حدّ أدنى للحماية للأجير تحسباً لما سيكون لصرفه من العمل من تدهور في وضعه المعيشي وإمكانياته المادية...

وعليه فإننا أولاً نودّ أن نطرح ضرورة عدم التهاون مع التهرب من تطبيق نص نصّ الفقرة "و" من المادة 50 من قانون العمل اللبناني والوقوف في المرحلة الراهنة في صفّ العامل. ووضح خطة طارئة لدعم الأسر التي تفقد مصدر رزقها تشمل:

- إنشاء صندوق يؤمن مساعدات نقدية فورية لمن خسر مصدر دخله.
- تقديم معونات السكن والعيش والتعليم والطبابة لمن فقد مصدر دخله.
- تقديم مساعدات إلى المؤسسات التي تكون على حافة السقوط.
- إطلاق برامج تدريب مجانية تمهيدا لإعادة توزيع القوى العاملة على القطاعات الإنتاجية في الزراعة والصناعة

كما لا بدّ من الاشارة الى ضرورة ابرام اتفاق بين الدولة ونقابات العمال والنقابات والاتحادات التي تمثل أصحاب العمل في كافة القطاعات. هذا ما حذت إليه الدولة التونسية في اتفاق ثلاثي أبرم بين الأطراف الثلاثة (أصحاب العمل، اتحاد العمال، والحكومة) كان من شأنه إيجاد حلول وسطية ونقاط التقاء بين كل من الموقعين على العقد الثلاث، وكانت تجربة ناجحة ولم تكن مكلفة على عاتق أي من الأطراف الموقعين شملت عدة محاور:

1. محور النمو الاقتصادي والتنمية.
2. محور سياسات العمل والتكوين المهني.
3. محور العلاقات المهنية والعمل اللاّئـق.
4. محور الحماية الاجتماعية.
5. مأسسة الحوار الاجتماعي الثلاثي.
6. آلية متابعة تنفيذ العقد الاجتماعي.

وقد نجح الثلاثي المتعاقد في إيجاد أجوبة وحلول للمحاور المطروحة أعلاه، وإذا حذونا حذو الدولة التونسية، قد يمكننا أيضاً من الالتقاء والتفاوض ووضع نقاط مصيرية تتم

مناقشتها بين ممثلين عن كل من الأشخاص المتأثرين بالتغييرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة، وتمارس حينها الدولة صلاحياتها وتخضع لواجباتها في حماية العناصر الضعيفة والمستضعفة في الأزمة.

إننا إذ نقدم هذه الاقتراحات ايماننا منا بضرورة وضع خطط سريعة للمساندة والدعم تشكل النقاط أعلاه جزءا منها، وبضرورة وضع خطط طويلة الأمد تجنبنا الوقوع في أزمات مماثلة، نذكركم بضرورة الإسراع في تنفيذ الحلول لأننا لا نملك رفاهية اضاعة الوقت.

مع التحية
Reform Lebanon
بيروت في 2020/04/30